للخارجية (ليكود)؛ اسحق نافون، نائباً لرئيس الحكومة وزيراً للتعليم (العمل)؛ جاد يعقوبي، وزيراً للاتصالات (العمل)؛ اسحق موداعي، وزيراً للاقتصاد والتخطيط (ليكود)؛ اريئيل شارون، وزيراً للاقتصاد والتجارة (ليكود)؛ جدعون بات، وزيراً للسياحة (ليكود)؛ يعقوب تسور، وزيراً للصحة (العمل)؛ ابراهام كاتس ـ عوز، وزيراً للزراعة (العمل)؛ ايهود اولمرت، وزيراً بدون حقيبة مسؤولاً عن شؤون الاقليات (ليكود)؛ روني ميلو، وزيراً لحماية البيئة (ليكود)؛ موشي كتساف، وزيراً للمواصلات (ليكود)؛ مردخاي غور، وزيراً بدون حقيبة (العمل)؛ عيزر وايزمان، وزيراً للعلوم والانماء (العمل)؛ دان ميريدور، وزيراً للعدل (ليكود)؛ موشي نسيم، وزيراً بدون حقيبة (ليكود)؛ رافي ادري، وزيراً بدون حقيبة (العمل)؛ حاييم بار ـ ليف، وزيراً للشرطة (العمل)؛ موشي شاحل، وزيراً للطاقة والانشاءات (العمل)؛ اريه درعي، وزيراً للداخلية (شاس)؛ اسحق بيرس، وزيراً بدون حقيبة (شاس)؛ زفولون هامر، وزيراً للاديان (المفدال)؛ افنير شاكي، وزيراً بدون حقيبة (المفدال) (**دافار**، ١٩٨٨/١٢/٢٣).

وقد التحق وزيرا المفدال بالحكومة الجديدة، بعد فوزهما في المنافسة التي أُجريت في مكتب الحزب (**معاريف**، ١٩٨٨/١٢/٢٦). وحصل تغيير في قائمة حزب العمل الوزارية، في اعقاب اصرار عوزي برعام على عدم المشاركة في الحكومة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/١٢)، وهكذا حلّ محله الوزير رافي ادري، الذي كان يليه في قائمة مرشحي الحزب للوزارة.

بعد الانتهاء من عملية التشكيل والفوز بالثقة، بدأت كتل الائتلاف في عملية اختيار مرشحيها لرئاسة لجان الكنيست وعضويتها. وذكرت المصادر الصحافية، في هذا الشأن، انه، في أعقاب تأجيل المصادقة على ضمّ وزيرين آخرين الى الحكومة، واحد عن الليكود (الياهو بن اليسار) وواحد عن المعراخ (اورا نمير)، أعلن بن اليسار عن ترشيح نفسه لرئاسة لجنة الخارجية والأمن، المخصصة، وفقاً للاتفاق الائتلافي، لكتلة الليكود. وذكرت المصادر ذاتها، ان رئيس الحكومة شامير كان وعد الوزير السابق، حاييم كورفو، برئاسة تلك اللجنة. وحاولت أوساط مقرّبة من رئيس مكتب رئيس الحكومة ثني بن اليسار عن ترشيح نفسه لمنصب لجنة الخارجية والأمن، لكنه رفض الاستجابة لذلك. وقال بن اليسار، في هذا الصدد: «نظراً الى ان رئيس الحكومة غير قادر، الآن، على تعييني وزيراً، فاني عازم على خوض المنافسة لرئاسة لجنة الخارجية والأمن. ومن الواضح انه في اللحظة التي يصادق فيها على تعييني وزيراً، فاني سوف استقيل من رئاسة اللجنة» (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١/٣).

في المقابل، انتخبت كتلة حزب العمل في الكنيست عضو الكنيست ميخا حاريش لرئاسة اللجنة المالية التابعة للكنيست. كذلك، انتخبت الكتلة بقية مرشحيها لرئاسة لجان الكنيست الاخرى، المخصصة لحزب العمل، على أساس بقاء توزيع رئاسة اللجان بين الحزبين الكبيرين على الحال ذاته الذي كان قائماً في الكنيست السابق. اضافة الى ذلك، انتخبت الكتلة مرشحيها لعضوية اللجان المختلفة (**المصدر نفسه**). لكن تشكيل اللجان وانتخاب رؤسائها ما زال معلّقاً، بسبب الخلافات بين المعراخ والليكود على الموضوع (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١/١٠).

هاني العبدالله